١٨ المواطنة على المستوى المحلى : سياسة الحياة اليومية ..

أ. د. السيد عبد المطلب غانم

"إن الأمم الوحيدة التى تنكر فوائد الحريات الإقليمية ؛ إنما هى التى ليس لديها شيء منها ، أو لديها النذر اليسير . وبعبارة أخرى ، لا ينكر فضل هذا النظام (المحليات) إلا الذين يجهلونه".

"والحق أننى لا أستطيع أن أتصور أنه فى مقدور أمة ما أن تعيش وتزدهر من غير حكومة مركزية قوية ، ولكنى أعتقد أن الإدارة المركزية لا تصلح إلا لإضعاف الأمة التى تأخذ بها ، وذلك بأن تضعف باستمرار من الروح المحلية فيها. ومع أن مثل هذه الإدارة قد تستطيع أن تعبئ ما يمكن تعبئته من مصادر الشعب ، وتوجهها نحو نقطة معينة فى لحظة معينة ، إلا أنها تضر بتحديد هذه المصادر. إنها قد تظفر بالنصر فى ساعة الصراع ، ولكنها ترخى شيئًا فشيئًا من أعصاب قوتها ، إنها قد تعاون كل المعاونة على عظمة الفرد العابرة ، ولكنها لا تعاون على سعادة الأمة سعادة دائمة" [ألكس دى توكفيل ، الديمقراطية فى أمريكا ، الجزء الأول ، ترجمة أمين مرسى قنديل ، دار كتابى ، القاهرة ، ١٩٨٤م] .

منذ تخرجى فى الجامعة شهدت مصر ثلاث مراحل: مرحلة الأمل ، ومرحلة الشكوى والتذمر ، ومرحلة التخلى والاستسلام مع نصر أكتوبر ١٩٧٣م ملأنا الأمل والتطلع إلى المستقبل والبناء ، وعبرت عن هذا الطموح فى أطروحتى الماجستير والدكتوراه ، وسميت الأولى: "علاقة الرأى العام بالتنمية السياسية: دور الإدراك السياسي" ، وسميت الثانية: "المشاركة السياسية فى مصر" ، وشهد معظم عقد ١٩٨٠م الشكوى والتذمر من القطاع العام والتوظف العام ، وحاولت خلالها الترويج والاستدراج لثلاث أفكار: الأولى التنمية السياسية اختيار ، والتكنولوچيا فيها غير محايدة سياسيًا ، والثانية: اللامركزية ضرورة لصحة الأمة وصلاح الأحوال ، والثالثة: اقتراب التبادل المجتمعى أكثر مناسبة لفحص المشكلات المجتمعية ، ومنذ أواخر عقد ١٩٨٠ ؛ شهدنا الحماسة للتخلى عن القطاع العام ، والاستسلام لقوى السوق هنا اتسع الخرق على الراتق ، فتفرق الاهتمام بالمحليات (بالمواطن فى موطنه

الطبيعي) بين: "إعادة بناء المشروع العلمى لأفلاطون" ، و"إحياء اقتراب الحجة والمحاجة وتحسين الخطاب العام" ، و"إحياء النظرية القيمية" فى مواجهة التيارات التى تعصف بالمجتمع ،و"مشروعات المجتمع الجديد: إصلاح الأخلاق العامة ، وشرطة المجتمع ، وإصلاح النظام القضائى ، وإصلاح التعليم ، وإحياء الأسرة الممتدة". اليوم المسألة أكثر تعقيدًا ؛ فالمجتمع تحت مطارق ثلاث : الأولى : مطرقة فردية وهى السوق ، الثانية : مطرقة دعاوى الحقوق ، الثالثة : مطرقة الاستحواذ واللامبالاة . وتأجيل مواجهة المشكلات على حقيقتها ؛ روح عامة يبدو أنها تكتسح الحاكم والمحكوم على السواء . الثقافة الغربية قريبة إلى النفوس ، ومظاهر الثقافة أهم من جوهرها ومضمونها . لا يتصدى لهذه المطارق المدمرة إلا ثلاث قوي: روح المجتمع المحلى ، والقيم المشتركة ، والمشاركة النشطة ، وقدراتها الحقيقية والفعالة فى المحليات.

على المستوى القومى الكل يسأل "ما أنت؟" ، والقليل يسأل "من أنت؟" ، وفى هذه القاعة وغيرها السؤال "ما؟" والسؤال فى أماكن قليلة "من؟" . إن ذهبت للعمل فى مجال آخر لن يثار أبدًا سؤال "من؟" إنما يثار دائمًا سؤال "ما؟" ، وإن أخطأ الناس استعملوا "من".

سؤال "ما" عن غير العاقل ، عن أداة ، عن صفة ، عن دور ، عن منزلة ؛ قل ما شئت. وسؤال "من" عن الذات ، عن الهوية ، عن الانتماء ، عن القيمة ، عن الفاعل ؛ تخيل ما شئت. الفارق بين ما ومن يقارب الفارق بين الرعية والمواطن ، وبين الموجود والفاعل ، وبين أنا ونحن . سؤال "ما" يميز بينى جالسًا على رصيف وبينى جالسًا فى تدريس ، بينى ظالماً وبينى مظلومًا ، بينى متضورًا وبينى متخمًا. وسؤال "من" لا يميز ، فأنا هو أنا على الرصيف ، أو فى قاعة الدرس ، ظالماً أو مظلومًا ، متضوراً أو متخمًا . سؤال "ما" نسب إلى ، وسؤال "من" نسب إلى غيرى ، فبغيرى وبى يتحقق "أنا" ، وبما ينسب إلى لا يتحقق أبدًا "أنا" ؛ فكل ما ينسب إلى "عرض زائل" ، به يكون "ما أبدو" ، وليس "ما أكون حقًّا" . على أى حال كثيراً ما يؤرقنى سؤال "من" ، ولا أتذكر أنه أرقنى سؤال "ما" . بمن يكون لى وجود فعال ودور فى حياة الجماعة أيًّا كان الدور ، وبما أنا كم مهمل ، وجودى غير فعال ؛ يكاد لا يتجاوزنى ، وربما قصر عنى ، وربما لا دور لى ، أو لى دور عدمه أفضل من وجوده.

ربما بالغت بعض الشيء ، لكنه مجرد تجسيد للسياق الذى نعيش فيه ، وربما لن أقدم جديدًا فى هذه المقالة إلى ما قدم من دراسات فى هذا المؤتمر ، لكن يقيناً أنى سأبلور على الأقل ثلاث مسائل تحت العناوين التالية :

أولاً - موضع المواطنة المحلية من جدل المواطنة.

ثانيًا - سياسات الحياة اليومية: تهديدات وفرص المواطنة المحلية فى مصر.

ثالثًا - المهام العاجلة لتنشيط المواطنة المحلية فى مصر.

على الرغم من أن الموضوع الأول يبدو نظريًا ، فإن دلالته العملية جديرة بالاعتبار . ولن نتعرض فى الموضوع الثانى لتفاصيل السياسات العامة وقضاياها ، وإنما لما تقدمه من فرص ، وما تفرضه من تهديدات . والموضوع الثالث شائك ومعقد على نحو مثير للجدل ، وسنقتصر فيه على ما يعد أساسيًا وجوهريًا.

أولاً : موضع المواطنة المحلية من جدل المواطنة

الجدل المعاصر فى المواطنة مشحون بالألفاظ والحدود الأيديولوچية ؛ يؤكد اليمين على الواجبات ، ويؤكد اليسار على التخويلات . ويعد عمل مارشال نقطة البداية بتحليله الثلاثى للمواطنة: مدنية ، سياسية ، اجتماعية: "يتكون العنصر المدنى من الحقوق الضرورية للحرية الفردية ؛ حرية الشخص ، حرية الحديث والفكر والإيمان ، الحق فى الملك الخاص ، وفى عقد عقود مصدقة ، والحق فى العدالة ، والأخير ذو ترتيب مختلف عن الأخرى لأنه الحق فى أن يؤكد (المرء) ويدافع عن كل حقوقه على أساس المساواة مع الآخرين ، وبعملية التحقيق القانوني... وأعنى بالعنصر السياسى الحق فى أن يشارك فى ممارسة القوة السياسية ؛ بوصفه عضوًا فى الهيئة التى منحت السلطة السياسية ، أو ناخبًا لأعضاء تلك الهيئة... وأعنى بالعنصر الاجتماعى كل النطاق من الحق فى القليل من الرفاه والأمن ، إلى الحق فى أن يشارك فى الميراث الاجتماعى ، وأن يعيش حياة كائن متحضر طبقًا للمقاييس السائدة فى المجتمع". [Marshall 1950: 10 – 11].

أما الحقوق الصناعية (المساومة الجماعية ، الإضراب ، وتقرير ظروف الشغل) فوضعها فى "نظام ثانوى للمواطنة الصناعية" يصف المساومة والتفاوض على الحقوق والواجبات بين الأطراف الخاصة. عد مارشال المواطنة الصناعية منفصلة عن حقوق المواطنة ، وعدها البعض امتدادًا للحقوق المدنية . يوضح الجدول (١) أنواع الحقوق المتنازع فيها اليوم ، وكثير منها مثير للجدل سواء من حيث علاقته بالمواطنة - وبخاصة الحقوق الاجتماعية وحقوق المشاركة- أو من حيث تعريفه أو تبريره أو تطبيقه. قدم چانوسكى [Janoski 1998] وصفًا لحقوق وقابلها بالتزامات أكثر إثارة للجدل.

جدول (١) أربعة أنواع من حقوق المواطنة

الحقوق المدنية (القانونية)	الحقوق السياسية
أ. الحقوق الإجرائية: ١. الوصول إلى المحاكم. ٢. حق التعاقد. ٣. المعاملة المتساوية فى ظل القانون. ٤. حق الغريب والمواطن فى الهجرة. **ب. الحقوق التعبيرية:** ١. حرية الحديث. ٢. حرية التدين. ٣. اختيار الأصدقاء والزوج. ٤. الحق فى الخصوصية. **ج. حقوق الضبط الجسدي:** ١. التحرر من الإساءة والبيئة غير الآمنة. ٢. ضبط الجسد علاجيا، وعلاقة الزواج. **د. حقوق المِلك والخدمة:** ١. حيازة الملك والخدمة والتنازل عنها. ٢. اختيار الإقامة. ٣. اختيار المهنة. **هـ. الحقوق التنظيمية:** ١. تنظيم الموظفين. ٢. تنظيم الشركة. ٣. تنظيم الحزب.	**أ. حقوق شخصية:** ١. اقتراع الفئات والجماعات المختلفة. ٢. حقوق الترشيح وتولى المناصب. ٣. الحق فى تكوين حزب سياسى والالتحاق بحزب. **ب. حقوق تنظيمية:** ١. التجنيد السياسي. ٢. جمع التبرعات السياسية. ٣. المشورة التشريعية والإدارية. ٤. المساومة السياسية. **ج. حقوق التطبيع (للمهاجرين):** ١. الحق فى التطبيع عند الإقامة. ٢. الحق فى المعلومات عن عملية التطبيع. ٣. حقوق اللاجئين. **د. حقوق المعارضة:** ١. حقوق الأقلية فى معاملة متساوية ومنصفة. ٢. الحق فى المعلومات وفى البحث السياسي. ٣. حقوق الاحتجاج والحركة الاجتماعية.
الحقوق الاجتماعية	**حقوق المشاركة**
أ. حقوق التمكين والحماية : ١. الخدمات الصحية . ٢. التسهيلات الأسرية . ٣. المشورة الشخصية والأسرية . ٤. إعادة التأهيل البدني . **ب. حقوق الفرصة :** ١. تعليم ما قبل المدرسة . ٢. التعليم قبل الجامعي . ٣. التعليم الجامعى والعالي . ٤. التعليم المهني . ٥. إعانات التعليم للجماعات الخاصة . **ج. الحقوق التوزيعية :** ١. معاشات التقاعد . ٢. الإعانة العامة . ٣. تعويض البطالة . **د. الحقوق التعويضية :** ١. تأمين إصابة العمل . ٢. معاش مصابى الحرب . ٣. تعويض المضارين من حرب . ٤. حقوق التعويض عن أضرار .	**أ. حقوق التدخل فى سوق العمل :** ١. برامج معلومات سوق العمل . ٢. برامج التدريب التحويلي . ٣. خدمات خلق الوظائف . **ب. حقوق المنشأة والبيروقراطية :** ١. حقوق الأمن الوظيفي . ٢. مجالس العمال أو حقوق إجراء التظلم . ٣. مشاركة الزبون فى البيروقراطية أو الإدارة . ٤. الفعل التوكيدى والقيمة المقارنة . ٥. حقوق المساومة الجماعية . **ج. حقوق ضبط رأس المال :** ١. حقوق التقرير المشترك . ٢. صناديق استثمار العمال والنقابات . ٣. قوانين هروب رأس المال . ٤. قوانين المنافسة (منع الاحتكار) . ٥. برامج الاستثمار الإقليمى والمساواة .

المصدر: **Janoski 1998: 31**

يؤكد المذهب الليبرالى على الفرد ، ومعظم الحقوق حريات تلحق بكل شخص وكل الأشخاص (أى حريات سلبية ، أو تحرر من التدخل الاجتماعى أو تدخل الدولة) مع قليل من الالتزامات الأساسية المرتبطة بطاعة القانون (دفع الضرائب ، الخدمة العسكرية ، الإمساك عن التمرد والإهانة) . وتضع الليبرالية ثقلها الخلقى والأدبى وراء الحقوق الفردية والسلبية ، ومن ثم فإن الحقوق الفردية أولية ، وتمثل مناطق كثيفة تسمح للفرد بحرية الفعل على نطاق واسع ، وتميل حقوق الجماعة والاجتماعية إلى انتهاك المبادئ الليبرالية المبنية على الفرد ، وكثيرًا ما تنتهك تلك الحقوق ، ولا تؤكد الالتزامات السياسية على الإطلاق فى دومينها المحدود . ويصعب إدراج حقوق المشاركة والاجتماعية فى النظرية الليبرالية لأنها حقوق تتطلب التزامات مكثفة ، والعلاقات بين الحقوق والالتزامات علاقة تعاقدية ، أو علاقة مقايضة مباشرة ، أو تبادل مقيد ، أى يقابل كل حق التزام مساوٍ.

يعطى المذهب المجتمعى نظرة معارضة تقريبًا ، ويؤكد على المجتمع ، الانشغال الأولى بتشغيل المجتمع القومى تشغيلاً عادلاً ، يبنى المجتمع الصالح من خلال المساندة المتبادلة وفعل الجماعة ، وليس الاختيار الفردى والحرية الفردية ، ويمثل المذهب المجتمعى فى صورته المتطرفة العلاقات الإقطاعية السخية حيث توجد الحقوق ، ولكن تبدو الالتزامات نحو الجميع مسيطرة إلى حد اعتبار الحقوق ثانوية ، والحقوق الموجودة تتعلق بإمدادات صاحب السيادة ، والحماية من الأعداء الخارجيين ، وقد تتعلق بالحق فى استعمال المشاع ، أو توفير الغذاء (منع التضور) . وتؤكد الصيغ الحالية للمذهب الحقوق والديموقراطية إلى حد كبير ، ولكنها ما زالت تلقى بثقلها وراء المجتمع والالتزامات المتبادلة ، الهدف بناء مجتمع قوى يقوم على هوية مشتركة ، والتبادلية ، والاستقلال ، والمشاركة ، والاندماج [Selznick 1992: 369].

الليبرالية أيضًا تبالغ فى التركيز على الحقوق [Ibid: 376-380] ، ولكنها لا تستبعد الالتزامات . كذلك المذهب المجتمعى إذ يؤكد الالتزامات ، ولا يهمل الحقوق ، فالحقوق والالتزامات مترابطان طبقاً للتبادل المعمم ، ويتوقع من المواطنين أن يؤدوا التزاماتهم دون توقع مقابل مباشر ، وسيحصل الوفاء فى المدى الطويل ، بعد وفاء المواطنين بعدد كبير من التزاماتهم.

نظرية الديموقراطية المتوسعة بوصفها اقترابًا ديموقراطيًّا اجتماعيًّا غير معروفة على نطاق واسع ، وربما كانت نظرية توفيقية ، إلا أنها طريق ثالث ، وليست مجرد مركز وسط بين

المذهب الليبرالى والمذهب المجتمعى [Singer 1992: xiii] ، تتعامل مع توسيع الحقوق ومدها ؛ وبالذات الحقوق الفردية والتنظيمية المتعلقة بالناس الذين يعانون من التمييز مثل الطبقة والنوع والجماعات الإثنية:

"تضم الديموقراطية المتوسعة : ديموقراطية المشاركة ، الاشتراكية الديموقراطية ، والاجتهادات الراديكالية للديموقراطية الليبرالية التى نبعت من روسو ، وجون ستيوارت ميل ، وت. هـ. جرين ، وجون ديوى . تحاج هذه النظرية لصالح زيادة المشاركة فى - والضبط علي- صنع القرار الجمعى ، إما بواسطة الديموقراطية المباشرة فى أوضاع صغيرة النطاق ، وإما من خلال خلق روابط أقوى بين المواطن والمؤسسات التى تعمل على نطاق أوسع" . [Warren 1992: 8-23].

مع أن النظرية المجتمعية ونظرية الديموقراطية المتوسعة تكافحان التغرب ، وتساعدان على التحول الذاتى ؛ فإن الديموقراطية تؤكد المتوسعة الحقوق من أجل التقوية والمشاركة . ولا تؤكد النظرية المجتمعية الحقوق كثيرًا ، وإنما تؤكد الالتزامات من أجل اتباع القيادة الخلقية . وترفض الديموقراطية المتوسعة التوكيد على الحقوق المساواتية للأفراد ليقتفوا الحراك الاجتماعى ، ويبنوا حظوظهم ، بينما الآخرون يعانون ، وترفض ما تفرضه النظرية المجتمعية من التزامات على المواطنين لتعزيز الجماعة والمجتمع ، بينما الحقوق مهملة ، وتؤكد على الموازنة بين حقوق والتزامات الفرد والجماعة فى العلاقات التعاونية والتنافسية ، والنتيجة هوية ذاتية معقدة ، تصهر المصالح الفردية من خلال المشاركة فى أنشطة المجتمع ؛ سواء تعلقت المصالح بالشغل ، أو المجاورة ، أو المجتمع المحلى ، أو حاجات الرفاه ، ولكنها فى الوقت نفسه تحمى الحقوق المدنية الفردية.

يمكن ربط النظريات الثلاث بأنماط مختلفة لنظم الحكم ؛ الليبرالية بتوكيدها الحقوق والالتزامات فى نظم الحكم الليبرالى (بريطانيا ، الولايات المتحدة) ، ويميل المذهب المجتمعى إلى توكيد الالتزامات على الحقوق فى نظم الحكم التقليدية (فرنسا ، ألمانيا) ، وفى نظم الحكم الديموقراطية الاجتماعية (الدول الإسكندناڤية) ؛ الديموقراطية المتوسعة بمستوياتها الأربعة للحقوق: القانونية والسياسية والاجتماعية والمشاركة . إلى جانب تبنى كل نظام مركزًا متميزًا فى الحقوق والالتزامات ، فإنه يمثل تصورًا فريدًا للمجتمع المدنى ، فى الدولة الليبرالية قليل من التداخل بين المجال العام والدولة والسوق ، وفى النظام التقليدى التداخل كبير بين المجال العام ومجال السوق ، وأحياناً تداخل معقول مع مجال الدولة ، وتستخدم النظم

الديموقراطية الاجتماعية نظرية المشاركة المتوسعة لتسّوغ زيادة المشاركة فى الحكومة والاقتصاد على مستويات متعددة.

نعيش اليوم "متزامنة ما بعد كل شيء" ، فى الأعمال الخاصة ما بعد العصر الصناعى ، وفى الأبنية الاقتصادية ما بعد المرحلة الرأسمالية ، وفى الفلسفة ما بعد الأصولية ، وفى الثقافة ما بعد الحداثة ، وفى الأيديولوچية ما بعد الشيوعية ، وباختصار الوجهة السياسية غائبة.

إذن نحن أمام ثلاث معضلات لا تحل حلًّا مجديًا وفعالاً إلا على المستوى المحلى : الأولى : معضلة الموازنة بين الحقوق والالتزامات ، الثانية : معضلة منح الحقوق وممارسة الحقوق ، والموازنة بين المواطنة بوصفها منزلة والمواطنة ممارسة واقتدارًا ، الثالثة : معضلة المواطنة بوصفها علاقة بالنظام السياسى والمواطنة بوصفها علاقة بالمجتمع السياسي.

كتب غانم عام ١٩٨١م [غانم ١٩٨١م] : "ينظر إلى التنظيمات المحلية من ثلاث زوايا : الأولى : كمخطط لتنظيم الحكومة ، والثانية : كمخطط لتنظيم المجتمع ، والثالثة: كمخطط لخلق توازن بين الحكومة والمجتمع ، ولا شك فى أن كل زاوية من هذه الزوايا تستهدف الحفاظ على نوعين من الأنماط الثقافية أحدهما قومى والآخر محلى . ويعبر عن الأنماط الثقافية على المستوى القومى ، بالفلسفة أو التقاليد المستترة وراء فكرة التنظيمات المحلية فى المجتمع ككل ، أما الأنماط المحلية فتعبر عن تصورات العلاقات القائمة بين المجتمع القومى والمجتمع المحلى من جانب ، وعن التباينات الثقافية المحلية القائمة اليوم (أو ما يسمى بالثقافات الفرعية) ، وأثرها فى التنظيمات المحلية ، وتأثير الأخيرة عليها . وإذا كان النوع الأول يسمح بفهم تنظيمات الحكم المحلى وموضعها من النظام السياسى ، واختصاصاتها ، والقيود الرسمية الواردة على ممارساتها ، فإن النوع الثانى يكشف عن تقبل فكرة التنظيمات المحلية ، وإمكاناتها الحركية ، وطموحات أبناء الوحدات المحلية ، فضلاً عن أن كلا النوعين يوضح إسهام التنظيمات المحلية فى المجتمع القومى و/ أو المحلي".

وكتب عام ١٩٩١م فى مقدمة كتيب صغير عن الإدارة المحلية: "فهذا كتيب فى 'الإدارة المحلية' غايته متواضعة ، وقيمته عظيمة ، فغايته تقديم حد أدنى من المعرفة ، متى انتُفِعَ بها عَظُمَ الأثر ، وانمحى كثير من الخطر . فإن قلنا إن الأمم يدفع بعضها بعضًا ، فكل واحدة منها فى داخلها إلى هذا أحوج ، وإن كان تدافع الناس فرادى أنمى للصراعات والعنف ، فهم إلى التآخى والترابط أعوز ، وإن كانت الحكومات اليوم تتخلى ، فما أحرى الناس جماعات بالتولى ، فمن يحمى ضعيفهم؟ ومن يعين معوزهم؟ ومن يرعى خدماتهم؟ ومن ينمى

مجتمعاتهم؟ أتترك لباحث عن ربح قد لا يراعى الله ولا يرحم؟ أم لمتفضل بوقت وجهد ومال قد لا يجد ، أو لا يعلم؟ أم مصادفة قد لا تفيد بل تصدم؟".

إذا عبرت هذه العبارات عن شيء فهو الميراث التاريخى الذى لم يتخلص من الفكر الغربى والفكر العربى على السواء ، والذى تجسده المعضلة الثالثة . وما زال القانون الرومانى له تأثير كبير حتى فى النظام الأنجلوساكسونى الذى لا يُعرف بشيء فى المواطنة غير مدون فى تشريع ما . يقول أوليفر وهيتر عن بريطانيا : "لا يوجد ميثاق للحقوق أو دستور مكتوب فى المملكة المتحدة ، ويعنى هذا أنه لا توجد حقوق قابلة للإملاء قانونًا يمكن أن يحصل عليها المواطنون ، ولا يمكن التدخل فيها ببساطة بتشريع يحرره البرلمان بالطريقة العادية ، أو بأفعال الحكومة ، أو الشرطة أو أجهزة الدولة الأخرى ، طالما أنها لا تنضوى على ضرر". [Oliver and Heater 1994: 74] .

وفى مصر أيضاً لا يعترف النظام إلى حد كبير بحقوق غير مدونة فى تشريع ، ومن ثم نشهد حركة حقوق متصاعدة ، وفضائل مدنية متآكلة ، وروح مجتمع متهافتة . القانون الرومانى يعبر عن علاقة السيد بالعبد ، لا علاقة الأقران بعضهم ببعض ، روحه الأمر والنهى ، ومن ثم فالعلاقات علاقات بالنظام السياسى أو الحكومة ، حتى فى العلاقات المدنية ، تملى الحكومة العقود ، أما روح المجتمع المحلى فالتسهيل والتمكين ، وقل علاقة تنظيم ، وعلاقة تعاضد ، وعلاقة تضامن ، أو أى علاقة تجدها فى تراثنا.

ثانيًا : سياسات الحياة اليومية : تهديدات وفرص المواطنة المحلية فى مصر

حاول "تام" لم شعث المذهب المجتمعى ، الفكرة المحورية "المثل الأعلى" المجتمعات [المحلية] الجامعة ، الذى يقوم على ثلاثة مبادئ: "الاستقصاء التعاونى ، والمسئولية المتبادلة ، ومشاركة المواطن" ، إنما يريد إيجاد بديل حيوى لليمين واليسار ؛ للفردية والسلطوية ، على ثلاثة مستويات : المستوى التنظيرى حيث تفحص المبادئ المجتمعية ومضاعفاتها بالنسبة إلى تقويم الادعاءات المتعارضة ، وتعيين القيم المشتركة ، وإصلاح أبنية القوة ، ومستوى السياسة حيث تطبق هذه المبادئ على مسائل التعليم ، وفرص الشغل والحماية التى يجب أن تؤمن لكل أعضاء المجتمع بوصفها شرطًا أساسيًّا للمواطنة ، ومستوى التنظيم حيث يناقش انخراط المواطنين فى مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والقطاع التطوعى [Tam 1998: vii – viii] لإحداث الإصلاحات الضرورية.

فبالنسبة إلى التعليم ؛ يتطلب المجتمع المحلى الفعال مواطنين لديهم قدرات ودافعية أن يتحملوا مسئولياتهم ، ولا يتوافق التلقين المذهبى مع الاستقصاء التعاونى ، فالمطلوب تنمية القدرات الخلقية والعقلية لدى النشء ، وتلك مسئولية أولياء الأمور والمدارس ، وأصحاب الأعمال والحكومة . فى الأسرة - حيث المودة ، والمناقشة الصريحة والسلوك المسئول ، والاستمتاع المشترك - يستطيع الأطفال تنمية تقدير القيم المشتركة ، واحترام الآخرين ، وعلى المدرس أن ينمى الطابع ؛ أن يعلم قيم الحب والتعاطف مع الآخرين ، البحث الانتقادى عن الصدق ، وتقفى الإنصاف وتنمية الذات ، ويجب أن يتلقى أولياء الأمور والمدارس مساندة أصحاب الأعمال وأجهزة الدولة.

وبالنسبة إلى الشغل ؛ الشغل مطلوب لتحويل الموارد إلى السلع والخدمات التى يطلبها المجتمع ، ولتوفير مصدر للدخل ، وإعطاء الناس أدوات تحقيق طاقتهم فى تطبيق مواهبهم . إذا لم يجد الناس فرص العمل صاروا مستبعدين من حياة المجتمع ، وصاروا مهمشين إذ يفتقرون إلى الموارد المالية التى تمكنهم من الوصول إلى نطاق واسع من الأنشطة ، ويتصور أنهم عاجزون عن المساهمة فى حسن حال الآخرين . وينبغى أن يتدبر المجتمع إستراتيجيات تحسين واستدامة حسن حال أعضائه ، وأن تساند الحكومة آليات المشاركة لكل الجماعات ، حتى يتحقق التعاون على المستوى المحلى والإقليمى والقومى والدولى ، على أن تكون كل جماعة خاضعة للمحاسبة أمام الباقى ، وبخاصة من يتأثرون بأعمالها.

يؤمِّن أعضاء المجتمع الحماية لأنفسهم ، دون التعويل على جماعة أو جهاز يغتصب سلطتهم (قوتهم) ؛ حماية من الضرر ، ومن الحاجة ، ومن الخوف ، ومن ثم يشاركون فى تشكيل السياسات والإجراءات الحمائية ، مشاركة لا تقوم على أسس حزبية ، يشكلونها وينخرطون فى تنفيذها ومتابعتها.

يتطلب الاستقصاء التعاونى أولاً : ألَّا ينفرد بتقرير الصدق فرد أو جماعة أيًّا كانت ، ثانيًا : أن يتم بالتوافق بين المشاركين من خلال مناقشة صريحة (مفتوحة) ، ثالثًا : أن يكون الصدق قابلاً لإعادة الفحص ، نتيجة تدخلات جديدة من المشاركين أو من غيرهم ، رابعاً: ألَّا يقام الصدق على منازل المشاركين أو انتماءاتهم ،وإنما على جدارة الادعاءات ، خامساً: أن يكون المبدأ هو "الاحتمال" (التسامح) . لا يدعى أحد "العصمة" أو "معرفة الصدق" ، وما يقدمه البشر قابل للأخذ والرد ، وقوام وحدة وتماسك المجتمع القيم والاعتقادات المشتركة وليس فرض رأي.

تتطلب المسئولية المتبادلة والقيم المشتركة : **أولاً** : أن يتحمل كل أعضاء المجتمع مسئولية تمكين كل منهم الآخر من تقفى القيم المشتركة ، وأهم القيم : (١) قيمة الحب: أن يُحب المرء وأن يُحَب ، الصداقة ، التعاطف ، الرقة ، اللطف ، التكريس . (٢) قيمة الحكمة : فهم ووضوح الفكر ، أن يفكر المرء لنفسه بنفسه ، أن يزن الدليل ، وأن يضع أحكامًا جيدة . (٣) قيمة العدل : أن يعمل المرء للآخرين ما يحب أن يعملوه له ، وأن يعاملهم بما يحب أن يعاملوه ، والمعاملة بإنصاف ، وعدم التمييز ، والتبادل فى المعاملة . (٤) قيمة تحقيق الذات: أن يحقق المرء طاقته وينميها ، وأن يستمتع بنفسه ، وأن يشعر بالرضا ، وأن يفخر بأفعاله وإنجازاته . **ثانيًا** : أن تكون هذه القيم ، والقيم الأخرى التى تتوافق عليها الجماعة أساس المسئوليات والواجبات ، فتكون أساس الترابط ، وتكون مقدمة على القيم الجزئية لفرد أو جماعة جزئية . **ثالثًا** : أن تكون هذه القيم أساس تعاملات المجتمع مع المجتمعات الأخرى.

تتطلب مشاركة المواطن **أولاً** : أن يستطيع من يتأثرون بأى بنية قوة أن يشاركوا بوصفهم مواطنين متساوين فى تحديد كيف تمارس تلك القوة ، قد تكون بنية القوة مجتمعًا محليًّا أو مدرسة أو إدارة حكومية أو شركة متعددة الجنسية ، **ثانيًا** : أن تكون علاقات القوة علاقات ديموقراطية ، ولا تقتصر على المنافسة الحزبية الانتخابية ، فهى ترتيبات لتوزيع القوة على نحو دورى ، ولا تمكن المواطنين من تقفى القيم المشتركة ، وتعول على الإيمان بالقواعد والإجراءات ، وليس على ما يجب عمله لصالح الجميع ، فتحول المواطنين إلى متسوقين يتطلعون إلى ما يؤمِّنونه لأنفسهم ، بغض النظر عن عواقبه بالنسبة إلى الآخرين ، وإنما تمتد إلى أن يتعلم المواطنون عمليات صنع القرار والتراجع ، وكيف تصلح ، بالنسبة لأى مؤسسة – حكومية أو خاصة أو طوعية – يتأثرون بها ، **ثالثًا** : أن تزال العقبات أمام الوصول إلى المعلومات ، وتقديم المقترحات ، ومناقشة المقترحات المشاركة فى عمليات صنع القرار ، سواء عقبات هيكلية (علاقات قوة) ، أو مادية ، أو سيكولوچية ، **رابعًا** : أن تعزز أخلاق التطوع والمشاركة ، والانخراط لا الانسحاب . [Tam 1998: 13 – 18].

أعتقد أن هذه السياسات الثلاث : التعليم ، والتوظف ، الحماية ، أخطر سياسات يومية تستحوذ على المواطن العادى . ولن أقول أكثر مما قاله "تام" بشأن هذه السياسات ، وإنما أوضح التيارات المسيطرة فيها ، كتعبير ذاتى عن هموم مجتمعية ، التعبير الموضوعى عنها فى كتابات أخرى.

أ. **الاستقصاء التعاونى** : يسود وضع هذه السياسات اقتراب "الحكومة تعرف كل شيء"، هى التى تصنع السياسات ، وهى التى تخطط ، وإن شاركها أحد فهم أصحاب القوة

الاقتصادية ، وليست هذه نزعة مركزية ، وإنما نزعة وصاية. حتى عندما أرادت إشراك المجتمع المدنى (المنظمات الأهلية) أبت إلا أن تضعه تحت وصايتها ؛ فكيف تكيف وضع "المجلس القومى للمرأة" مثلا ، أهو منظمة حكومية ، أم منظمة غير حكومية؟ وستحاول خلق تنظيمات مشابهة لفئات أخرى مثل الشباب. وعندما أرادت انخراط الناس كما يقال نظمت العملية من خلال حزبها المنفرد والمتفرد "الحزب الوطنى الديموقراطي" ، "لا بد أن تكون الأمور تحت السيطرة" ، ربما لا تنشغل إلا بالمسألة الأمنية -كما عبر رئيس وزرائها فى برنامج تليفزيوني- وربما ادعت أن لديها هى وحدها المعرفة الفنية (هذه وجهة الوصي) وعلى المجتمع القاصر أن يطيع ليس غير.

ب. **المسئولية المتبادلة والقيم المشتركة** : "بذلنا جهدنا" ، "خفضوا النسل" ، "نعمل على استقرار سعر الصرف" ، "نحافظ على مستوى أسعار السلع". ضربان من التعبيرات ؛ ضرب لإلقاء اللوم ، وضرب لإبراء الذمة ، أما من المسئول عن ماذا فنادرًا ما يكون. وضرب ثالث من التعبيرات "وعدنا ولبينا" (ضرب من المن).

تعكس هذه الضروب نوعًا من شعور "نحن وأنتم" ، و"ضعف الثقة" . ولاشك فى أن المجتمع المصرى يعايش مجموعة طيبة من القيم ، ويتمسك بها نوعًا ما ، لكن من المشكوك فيه أن الحكومة تشاركه إياها . مثلاً : بينما يؤمن المجتمع بـ "ما حك جلدك مثل ظفرك" ، تؤمن الحكومة بـ "ليس أجدى من الاستثمار الأجنبي". ويؤمن المجتمع بـ "النواة تسند الزير" ، وتؤمن الحكومة بـ "إما مائة مليون وإما لا". ويؤمن المجتمع بـ "إن كان عند جارك خير افرح له ، إن ما جاءك منه كفاك شره" ، وتؤمن الحكومة بـ "عندك تستهلكه وعنده يستثمره". ويؤمن المجتمع بـ "أنا وأخي..." ، وتؤمن الحكومة بـ "أبى وأبيك القانون". ويؤمن المجتمع بـ "اعمل لك سبوبة" ، وتؤمن الحكومة بـ "انتظر ٢٠١٧ سيوفر لك المستثمرون الأجانب فرصة عمل أجير". ولن نسهب فى تناقض القيم ، ونشير إلى المسئولية: حوادث قطارات ، وحوادث صحية ، وسرقات كبرى ، ولم يعرف المجتمع مسئولاً.

ج. **مشاركة المواطن** : الإعلام والمرافق العامة لا تعرض ولا تخدم إلا ما يخص الحزب الوطنى الديموقراطى ، فمن المواطن؟ يكفيه أن يكون مستمعًا ومشاهدًا ، يكفيه أن يكون متلقيًا . نفس الوجوه فى المحافل ، ونفس الأيادى على الموائد ، والمواطن "يطلب مساعدة" ، والمواطن "يشكو مظلمة" ، والمواطن "نعمل له ، وعملنا له" ، يكفيه أن لديه فرصة "أن يصوت" ، فسجل نفسك فى الجدول الانتخابى ، وإن أردت أن تكون خيّرًا نشطًا "تبرع ولو بجنيه" ، أما السياسة فلا يقدرها إلا نحن ، "ما أدراك بها ؟! إنها اختيار حكيم" ، وليست

الحكمة مشاعًا ، إنما "للخاصة" . لكم نشكو من السلبية واللامبالاة ، وهذا حصاد ما "غرسناه" . ادخل قسم شرطة تعرف من أنت ، أو اطلب تصريح بناء تعرف ما تتكلف ، اطلب شغلاً تعرف أنك لست موردًا بشريًا وإنما عالة ، حتى رغيف الخبز التى تأكله يدل على انعدام حيلتك ، ووهن قوتك ، باختصار نميل إلى إضعاف المواطنين ، حتى إزاء قضاياهم البسيطة ، ونميل إلى تهميشهم إزاء قضايا مجتمعهم الكبرى ، وإلى فصلهم حتى عن جيرانهم.

د. **التعليم** : امتحانات! امتحانات! "تخطى المجموع المائة!" ، عباقرة هم؟ ربما لكنهم لم يؤهلوا بوصفهم مواطنين ، ولا حتى بوصفهم حرفيين . سباقٌ ضروس ، ونفخر بالأعداد ، أما النوعية ، ما لك والنوعية! المهم مدرسة هنا ومدرسة هناك وإن كانت فصلاً واحدًا ، وإن لم يتوافر لها مدرسون أكفاء ، أليس المهم أن يتخرج الطلاب ؟ مدارس خاصة ، "التعليم والصحة أفضل فرص الربح فى مصر" ، وجامعات ومعاهد خاصة ، " والمهم موافقة الوزير المسئول" . أى وظيفة يخدمها التعليم؟ "التخرج والتخرج" ، عجزنا عن استيعاب المتخرجين "أضف سنة تمنع عرض دفعة فى سوق العمل" . أما ماذا يعلَّمون؟ قسِّم "المادة على سنتين" ، لم يعد أولياء الأمور يتحكمون بعد فى مصائر أبنائهم ، "الخبراء! ما الخبراء؟!" ، التعليم بضاعة فى السوق ، وربما أرخص من غيرها مع ضيق فرص الشغل ، هذا منتجنا ولا بد من أن تستهلكه . ليس هذا بتعليم يقوى ويمكن المجتمع المحلى ولا القومي.

هـ. **الشغل** : يالها من معضلة! بطالة متزايدة ، شباب ذو طاقة عالية لا يجد فرصة ، ومكاتب كاملة لا تثمر حتى ورقة فى الأسبوع ، "لماذا أنتم كثير؟" أنتم المسئولون عن البطالة ، ليس فى طاقتنا إلا كذا فرصة عمل ، فلتكونوا على قدر الفرص ، "الخصخصة طريق الإصلاح" حتى وإن قذفت بالقوى العاملة فى الشارع ، "هذه هى قوى السوق" ، وضعنا قانونًا موحدًا للعمل ، ألا يكفيكم هذا؟! قانون السوق يضمن لصاحب العمل "مطلق الحرية" فى تشغيل من يهوى ، وكيفما يهوي! لا تأمينات ، لا ضمانات ، الأجور وساعات العمل : لن نضع مراقبًا على كل منشأة ، فى الغرب انتهت فردية السوق إلى التركيز على القانون والنظام لصالح فئة جزئية ، الأمر الذى ربما يحميهم من السرقة ويحمى أشخاصهم ، لكنه يدمر القيم المشتركة ، يمكن تقسيم العوامل المرتبطة إلى خمسة مستويات : [Doyal, L. and Gough, I. 1991] .

١ - تهديدات الحياة: الحماية من إبادة النوع ، والحروب ، والأنشطة الإرهابية ، والأمراض والحوادث الفاتكة ، والتضور جوعاً ، والكوارث الطبيعية.

٢ - التدميرات البدنية : الحماية من سوء الصحة ، وأسباب الإعاقة ، والجوع ، وسوء التغذية ، وإصابات الحوادث أو المتعمدة ، وظروف الشغل غير الآمنة ، وظروف الإسكان السيئة ، وسوء إدارة العوادم وتلوث البيئة.

٣ - التدميرات السيكولوچية : الحماية من إهمال الوالدين ، وإساءة الاستعمال الذهنية ، والتعذيب ، والاستبعاد السيكولوچى ، ومهاجمة الكرامة ، واحترام الذات ، والتمييز ، والحط.

٤ - الحرمانات الاقتصادية : الحماية من السرقة والغش والتهديدات الأخرى للممتلكات ، ومن الظروف التى تحول بيننا وبين الشغل ، وتحول بيننا وبين الحصول على ما يكفى من شغلنا.

٥ - الحرمانات الثقافية: الحماية من العوامل التى قد تحرمنا من فرصة تنمية قدراتنا مثل عوائق التعلم ، وتحيزات الإعلام وزيفه ، والقيود التحكمية على حرية التعبير.

هذه أمثلة للتهديدات المشتركة النابعة من قوى السوق والتى يجب أن يديرها المجتمع ككل ، دون استبعاد أصحاب القدرات ، بالاتفاق على القيم المشتركة للمجتمع ، وعلى المبادئ الأساسية للتعامل معها.

و. **الحماية** : الجند يحيطون بالجامعة ، "إنما نؤمن الطلاب" ، "عادت السرقات التافهة" ، "تافهون يقضون وقت فراغهم" ، "العنف متزايد فى العلاقات بين الناس" ، "نحارب الإرهاب" ، "يوم القضاء بسنة" ، "قضاء نزيه" ، "ملايين من نقود المودعين تسرق" ، "يجب أن نشجع الاستثمار" ، "أسعار السلع والخدمات تزيد بلا مبرر" ، "هذه أسعار عالمية" ، "فلان سُرق بيته" ، "مخطئ لم يؤمن بيته" ، "المراهقون يتعاطون المخدرات فى الشارع" ، "نبحث عن التاجر" ، "الناس لا يجدون وتتحدثون عن الملايين وسهولة الحصول عليها" ، "هذه هى الواقعية فى الأعمال الثقافية" ، "غش جماعى فى امتحان عام" ، "أجرينا تحقيقًا" ، شركة تستورد سلعاً فاسدة ، "ضمائر معدومة" ، "سنحقق فى الأمر" ، "شركة تخالف المواصفات" ، "بلغ عنها وسنتخذ الإجراءات" ، "وسنجد أن الوحدات المرفوضة سرقت وتسربت إلى السوق" ، "شركة تلقى بمخلفاتها الضارة فى الترع والمصارف" ، "حررنا لها محضرًا" ، "القمامة تهدد صحتنا ، "تعاقدنا مع شركة فرنسية" ، وفى كل الأحوال "يبقى الوضع على ما هو عليه وعلى المتضرر أن يلجأ إلى القضاء ، فقد يقضى الله أمراً كان مفعولاً".

المطلوب اقتراب مبنى على المجتمع المحلى ، يحمينا من المخاطر التى تهددنا ، ويمكننا من التعامل مع المسئولين عن هذه المخاطر . يتطلب هذا الاقتراب اتصالاً واسع النطاق ؛

إذ نحتاج إلى فهم مشترك لما نحذر منه ، يذكرنا التعليم وحملات الحماية العامة بانكشاف ما نثمنه ، وبالمضاعفات العملية لسلوكنا ، والمحورى فى الرسالة الاتصالية فكرة المسئولية ، مسئولية كل منا عن عواقب فعله بالنسبة إلى الآخرين ، وبالتالى لا تحمى المحاكم أو الإعلام المخطئين من عواقب أفعالهم ، ولا يتخلى أحد عن واجبه فى حماية الآخرين ، ومن ثم يراقب السلوك الضار ، ويكتشف ويسجل ، ومتى لزم يحاكم ويجازى فاعله بفاعلية (إصلاح الخطأ ، منع المخطئ من تكرار خطئه ، توفيق المخطئ مع مجتمعه الأوسع).

يتطلب هذا الاقتراب أيضًا تقوية المنكشفين ؛ المعرضين لأن يكونوا ضحايا . الواقع أننا جميعاً منكشفون ، والضحية لا يحتاج إلى المساعدة قدر حاجته إلى التقوية . فى داخل كل منا قوة قادرة على الارتقاء به من العثرات والضوائق ، من لا يمارسها يستحق أن يكون ضحية . يحتاج كل منا إلى رعاية الآخر ، إذا أفقدتنا فردية السوق هذا الإحساس (التضامن الإنساني) صارت إمكانية الوجود المجتمعى مهددة بالتقويض . نحتاج إلى أن نكون قادرين على التعامل مع المشكلات المباشرة ، وعلى منع تكرار حدوثها ، والنظر إلى الضحايا بوصفهم أشخاصًا يستحقون مجرد المساعدة من جهة ما يقوض الجهد الجماعى لتقوية المواطنين . لا يكفى أن تفعل الأجهزة الحكومية ، لابد أن يقبل المواطنون أنشطتها ، ومن ثم لابد أن تكون الحكومة نفسها خاضعة للفحص العام ، وللمحاسبة العامة ، ومشاركات المجتمع المحلى ضرورية ؛ مشاركة أنداد لا يشعر معها القادرون أنهم يتحملون الكثير ، ولا يشعر معها غير القادرين بعدم المسئولية عن أحوالهم ، وإنما تعزز قدرات الناس على استدامة الحماية الجماعية ، والشعور بأنه لا يمكن حماية حسن أحوالهم ، وكل منهم فى عزلة ؛ مشاركة تسمح باندماج (تكامل) الخدمات (الأجهزة) العامة ؛ كذلك اللامركزية ضرورية ؛ الأجهزة المركزية بعيدة عن المشكلات المحلية ، ولا تستطيع التعامل معها بكفاءة وفاعلية ، والتعاملات على المستوى المركزى غير شخصانية ، لا مكان لحوار حقيقى ، أو مشاركة حقيقية مع المحتاجين من المواطنين ، وفى المركزية تختبئ السلطوية.

ثالثًا : المهام العاجلة لتنشيط المواطنة المحلية فى مصر

أقول ما قلته فى أواخر عقد ١٩٨٠: "ليس من المنتظر فى المدى القريب إزالة العقبات التى تعترض طريق الممارسة الديمقراطية [المواطنة] على المستوى القومى فى مصر ، ولذلك فإن السؤال الآن هو: كيف نحث التطور نحو مجتمع ديمقراطى [مواطنة محلية] لا مجرد نظام حكم ديمقراطى [مواطنة شكلية]؟" أهم الافتراضات التى تعتمد عليها إجابة هذا السؤال هى :

١ - المحليات هى نقطة البداية الحقيقية للتطور الديمقراطى (ديموقراطية مجتمعية ، أو ديموقراطية اجتماعية) ، ولا يعنى هذا تعطيل الإجراءات الديمقراطية المتبعة على المستوى القومي.

٢ - يحمل غرس أو إنشاء نظام حكم محلى حقيقى دفعة واحدة مخاطر كثيرة ، بالنسبة لكفاءة واقتصاد الأداء على المستويين المحلى والمركزى ، وبالنسبة لنظام القيم عند المواطنين.

٣ - لا يمكن فى المدى القصير سحب كل سلطات البيروقراطيات المحلية ، و/ أو إعالة جيش البيروقراط المحليين محليًا ، وأى تغير جوهرى فى نظام العاملين لخلق نظام عاملين محلى يمكن أن يخلق "نظامًا للغنائم".

٤ - لا يمكن القول بتخلى الحكومة المركزية عن جزء كبير من سلطاتها ، فهذا سيقابل بالمقاومة مما يجعل نقل السلطات إلى المحليات "ورقيًا محضًا".

فى ظل هذه الافتراضات يمكن طرح مسارين للتطور الديمقراطى ، الأول: من داخل النظام المحلى الحالى ، والثاني: خارج هذا النظام.

أ. **تنمية نظام محلى من مستويين**: هذا هو المسار الأول للتطور ، حيث يعاد تنظيم النظام الحالى ليعمل على مستويين فقط : المحافظة من جانب ، والقرى والمدن أو الأحياء من جانب آخر . ومتطلبات هذا المسار هي:

١ - أن تقتصر إدارة الدولة على مستوى المحافظة ، وتعطى الوحدات الأدنى حكمًا محليًا حقيقيًا.

٢ - أن تجمع الخدمات التى تقدم فى مجموعتين: خدمات بيئية وخدمات شخصية ، فتشمل الخدمات البيئية وظائف التخطيط والتنمية والمواصلات والإسكان ، وكل المسائل التى تتطلب إنفاقًا رأسماليًا ضخمًا ، وتتعلق الخدمات الشخصية برفاهية المواطن من تعليم أوَّلِى ، ومياه نقية ، ونظافة ، وضمان اجتماعى ، وهلم جرا . وتوكل الخدمات البيئية إلى مستوى المحافظة والخدمات الشخصية إلى المستويات الأدنى.

٣ - تشكل مجالس محلية منتخبة لها سلطات صنع القرار وتنفيذه على مستوى الوحدات الأدنى ، وتشكل مجالس مختلطة (أعضاؤها منتخبون ومعينون) على مستوى المحافظة.

٤ - يوضع نظام للعاملين على مستوى الوحدات الأدنى متميزًا عن نظام العاملين فى الدولة ، يسمح بالعمل لبعض الوقت وبالتعاقد ، ويسمح بانتخاب بعض شاغلى مناصب تنفيذية محلية.

٥ - أن تمر قرارات الحكومة المركزية إلى المحافظة فى شكل برامج متكاملة ، أو على الأقل منسقة لتعمل المحافظة كوحدة إدارة محلية ، وبذلك يتحرر النظام من تبعات علاقات المديريات بالوزارات والأجهزة المركزية القائمة حاليًا.

٦ - تعطى الوحدات المحلية سلطات مالية تسمح لها بتمويل أنشطتها محليًا ، وإذا وضعت برامج قومية تنفذ من خلالها تمولها الحكومة ، وتمارس عليها ضبطًا أكثر.

٧ - أن يراعى فى تنظيم الوحدة المحلية المبادئ التالية :

- الإدارة الفعالة والكفء تحت توجيه ورقابة المجلس المنتخب (على مستوى الوحدات الأدنى) أو المختلط (على مستوى المحافظة).
- وضوح العلاقة والمسئولية بين أعضاء المجلس والموظفين المحليين.
- أن يكون النظام مفهومًا للمواطنين وقابلاً للتعامل معه.

٨ - إعادة رسم حدود المحافظات والوحدات الأدنى بما يضمن وحدات قادرة على تمويل وظائفها محليًا أساسًا ، ويقلل الاعتماد على الموازنة العامة للدولة.

٩ - إعادة النظر فى القوانين التى تعطي سلطات وتفرض مهام على الوحدات المحلية مثل القوانين المتعلقة بالشئون الزراعية ، والشئون الصحية ، والتعليم ؛ لتصبح متوافقة مع النظام الجديد.

١٠ - إبعاد السياسة الحزبية عن النظام الجديد.

ولا شك فى أن هذا النظام - فيما يتوقع - سيضمن توفير خدمات أكثر تحسنًا للجمهور ، واستخدامًا أفضل للموارد النادرة ، سواء نقدية أو بشرية ، وقدرة متزايدة للموظفين المحليين على مواجهة تحديات التنمية والتغير الاجتماعى ، وإضفاء الحيوية على النظام بما يجعل مصر كلها تشعر بأن لها دورًا فى حكم نفسها.

ب. **تنمية ديمقراطية وظيفية**: وهذا هو المسار الثانى الذى يسمح بنمو نظام وظيفى إلى جانب النظام الحالى ، يحل محله تدريجيًا فى أداء وتوصيل الخدمات المحلية ، والاضطلاع بمهام

التنمية ، وقد بدأ هذا المسار من قبل ، ولكن التطورات المجتمعية أدت إلى ذبوله تدريجيًّا ، ومقومات هذا المسار :

١ - تشجيع جمعيات تنمية المجتمع والجمعيات الأخرى التى ينظمها القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤م بوصفها منظمات ديمقراطية.

٢ - إعادة فكرة اشتراك المستفيدين من الخدمات فى إدارة الخدمات ، كمجالس الآباء ومجالس الجمعيات التعاونية ، والتوسع فى الفكرة بمدها إلى الخدمات الأخرى ؛ سواء على مستوى الوحدات العاملة ، أو على مستوى وحدات الإدارة.

٣ - التنازل تدريجيًّا عن بعض الاختصاصات والسلطات لهذه الأجهزة ، وكذلك عن بعض الموارد المحلية التى - فى هذه الحالة - تجمع مخصصة الأغراض.

٤ - تشجع الوحدات المحلية التى لا توجد بها جمعيات تنمية مجتمع بتكوين جمعيات ، وتتخلى الوحدات المحلية عن المسائل البلدية من نظافة وإنارة ومياه لهذه الجمعيات لتديرها وتصنع القرار بشأنها مستقلة عن الوحدات .

٥ - توضع مقاييس معيارية لأداء الخدمات المختلفة ، تكون قابلة للفهم والتطبيق ، وتستخدمها التنظيمات السابقة الذكر لتقويم أدائها وتستخدمها السلطات المحلية الرسمية (الموجودة حاليًا) فى الإشراف والتفتيش.

٦ - يوضع نظام واضح المعالم لتقديم الخدمات الفنية التى تقدمها الحكومة المركزية والوحدات المحلية الحالية.

٧ - تغيير نظام الانتخاب المحلي القائم إلى نظام لتمثيل الجمعيات المحلية ، ومجالس إدارات الخدمات ، وبذلك يستبعد تأثير السياسات الحزبية على المستوى المحلي ، وتخلق رابطة مباشرة بين المواطن والجمعيات ، ومجالس إدارة الخدمات ، وبين هذه الأخيرة والوحدة المحلية.

ولا شك فى أن هذا النظام يحقق المزايا التى يحققها المسار الأول ، بالإضافة إلى أنه لا يتطلب تغييرات جوهرية فى النظام الحالى ، ويسمح فى المستقبل بخلق حكومات محلية ذات أساس وظيفي.

ولا يجب فهم المسارين المطروحين بوصفهما نظامين كاملى الصياغة ، وإنما هما مجرد أفكار أولية حول مسار التطور الديمقراطى ، ويحتاجان إلى مزيد من الفحص والدراسة.

أما بعد ...

هذه هموم مواطن ، فمن يحملها معه ؟ أيوكلها إلى حكومة قومية بعيدة يشق عليه الوصول إليها ؟ أم إلى منعمين متفضلين لا يعطون إلا ما يفيض عنهم ويخدم مصالحهم ؟ أم إلى جيرته وأهله؟ لا ريب فى أن أهلى وجيرتى أولى بحمل همومى ، وأقدر عليها ، وأنفع لها ، وذاك هو جوهر "المواطنة على المستوى المحلي".

obeikan.com